أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية
– دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية –

د. خالد أبوالنور إبراهيـــم[1]
د. عبدالفتاح علي حسين[2]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي ممثلاً في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية كدراسة عملية حديثة نسبياً في مصرف الجمهورية الذي يُعد أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وذلك للفترة الممتدة من 2008–2017م، اعتمدت الدراسة في بياناتها على القوائم المالية الرئيسية للمصرف وتحليلها لبيان المؤشرات المالية، ثم اختبار العلاقة عن طريق تحليل الإنحدار المتعدد بحيث كانت المتغيرات الداخلية كمتغيرات مستقلة ومؤشر الأداء كمتغيرات تابعة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لحجم المصرف في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية)، كما توصلت إلى وجود أثر معنوي سلبي لحقوق الملكية في العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر معنوي سلبي للسيولة في العائد على الموجودات، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، من خلال الاهتمام بمختلف الموجودات المدرة للعوائدوالمحافظة على التوظيف الكفؤ للأموال المستثمرة التي يمتلكها المصرف والتنوع فيها، مع متابعة أداء الإدارة العليا للمصرف وتقويم دورها في إدارة الموجودات من أجل تعزيز الأداء المالي لها.

1– محاضر بقسم التمويل والمصارف، كلية المحاسبة، جامعة غريان. khaledbennoor@yahoo.com
2– أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية المحاسبة، جامعة غريان. abelgasemhusain@gmail.com

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية والاقتصادية وذلك نظراً لتشابك علاقاتها المالية مع كافة المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك حجم وتعدد أنواع عملائها المستفيدين من خدماتها، لذا فإن جزءاً كبيراً من أنشطة المصارف التجارية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات المرتبطة بهذا التشابك والتنوع الخارجي والداخلي من أجل تحقيق هدف رفع مستوى الأداء تتعامل المصارف التجارية مع هذه العوامل حسب درجات تأثيرها على الأداء وحسب طبيعة العامل كونه أحد العوامل الداخلية أو من العوامل الخارجية، فالعوامل الداخلية تتعلق بمكونات المصرف نفسه من الموجودات والسيولة وحقوق الملكية، أما العوامل الخارجية فتتعلق بمحيط المصرف الخارجي من متغيرات اقتصادية ومؤثرات سياسية وتشريعية واجتماعية،كما يمكن النظر إلى هذه العوامل والمتغيرات على أنها محددات الأداء المالي حيث تم تعريفها على أنها القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات وأهداف إدارة المصرف التي تهتم بصياغة وتعديل وتنفيذ بعض القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوب في تحقيقها على مستوى المؤسسة ككل، ومثل هذه النتائج يمكن توظيفها في رفع الأداء المالي وتحقيق معدلات النمو المرغوبة، وزيادة الحصة السوقية للمصرف من خلال تعزيز القدرة التنافسية (الحسيني،2009).

عليه: تُركّز هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الداخلية المؤثرة بشكل رئيسي على نشاط المصارف بشكل عام و نتيجة أعمالها بشكل خاص والتي يتوقع أن يكون لها التأثير الأكبر ضمن مجموعة العوامل الأخرى، والمصارف التجارية في ليبيا كغيرها من المصارف تتأثر بهذه المتغيرات، لهذا هدفت الدراسة لبيان أثر أهم المتغيرات الداخلية على الأداء المالي كدراسة تطبيقية حديثة نسبياً على أكبر

المصارف التجارية العاملة في ليبيا وهو مصرف الجمهورية وذلك خلال الفترة (2008- 2017 م).

2.1 مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف التجارية العديد من التحديات من أجل تحقيق أهدافها والتي من أهمها زيادة الدخل الذي يعتبر العنصر الأساسي في مقاييس الأداء المالي، ويحتل الأداء المالي أهمية كبيرة في معايير النجاح المؤسساتي والنشاط الاقتصادي وكذلك في الأدبيات المالية والدراسات البحثية، وتلعب المتغيرات الداخلية دوراً مباشراً في حركة هذا الأداء مما يؤثر في رضا الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسهم الملّاك لاسيما في المصارف التجارية، من هذه العلاقة تعمل هذه الدراسة لتسليط الضوء على المتغيرات الداخلية في البيئة المصرفية الليبية وذلك بتحليل هذه العلاقة المفترضة في المصارف التجارية الليبية وتم اختيار مصرف الجمهورية لقياس هذه العلاقة من خلال تحليل بيانات القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة (2008- 2017 م)، عليه تم تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: ما أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات؟
2. ما أثر المتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات؟
3. ما أثر المتغيرات الداخلية (السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات؟

السؤال الثاني: ما أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر المتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

2. ما أثر المتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

3. ما أثر المتغيرات الداخلية (السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهوريةمقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

3.1 أهمية الدراسة:

1.3.1 الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث اعتبارها إضافة –حسب علم الباحثان– للدراسات المصرفية بالمكتبة الليبية ضمن هذا النوع من الدراسات التخصصية، التي تتطلب التجديد والمتابعة المستمرة لإسقاط النظريات على متغيراتها وعواملها الواقعية في بيئاتها المختلفة.

2.3.1. الأهمية العملية: تأتي هذه الأهمية من خلال تحليل وتشخيص واقع تأثير المتغيرات المستقلة للدراسة التي تمثل مجموعة المتغيرات الداخلية التي يـــُفترض أن يكون لها تأثير على أهم أهداف المصارف التجارية الليبية محل الدراسة والتي ستمثل المصارف الليبية وهو الأداء المالي،ثـــُم تفسير النتائج حتى يمكن تحديد واقع المصارف التجارية الليبية من فرضية ارتباط المتغيرات الداخلية بالأداء المالي هذا بالإضافة إلي الأهمية العملية للقطاع المصرفي الليبي من حيث بيان نقاط القوة والضعف للمصارف الليبية والاستفادة من نتائج الدراسة في القرارات الاستراتيجية لهذه المصارف.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي لمصرف الجمهورية تحديداًأثر حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة فيالعائد على الموجودات، وأثر حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة فيالعائد على حقوق الملكية.

5.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة و كذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- الفرضية الرئيسية الأولى H0 1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H0 1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية.

H0 1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية.

H0 1.3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية.

- الفرضية الرئيسية الثانية H0 2:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء الماليلمصرف الجمهوريةمقيساً بالعائد على حقوق الملكية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H0 2.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية.

H0 2.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية.

H0 2.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية.

6.1 أنموذج الدراسة:

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية تم إعدادأنموذج خاص بالدراسة الحالية يـــُـــلخص المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة، بيانه في الشكل التالي:

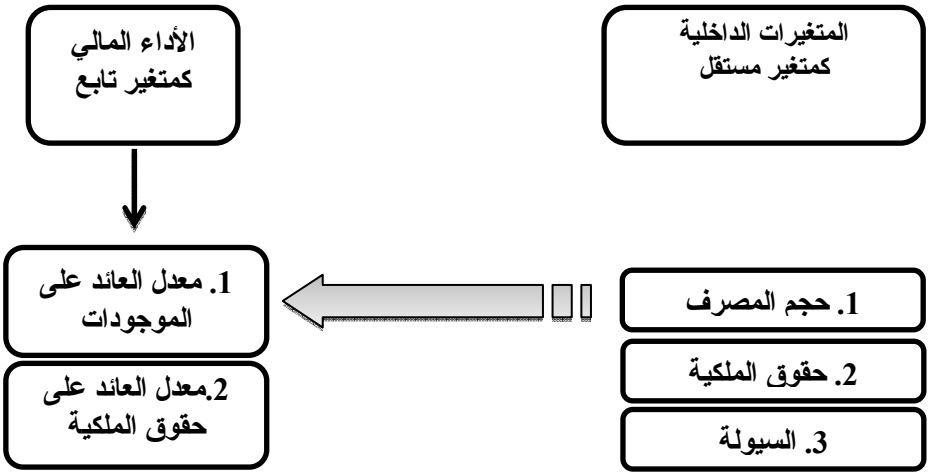

شكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسات كل من: (القضاة،2013)، (حمدان، الحسين،2016)، (فخري، قادر، 2016)

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ. حدود زمانية: و تتمثل في الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة (2008-2017م)، وذلك للحداثة النسبية لبيانات هذه السنوات من ناحية (بالمقارنة بالدراسات السابقة) ولتوفرها من ناحية أخرى.

ب. حدود مكانية: تقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية كعينة عن مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الليبية.

جـ. حدود علمية: وهي حدود موضوع الدراسة، فهي علاقة حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة كمتغيرات داخلية مستقلة على مؤشرات الأداء المالي كمتغير تابع متمثل في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

8.1 منهجية الدراسة:

وتتضمن منهجية الدراسة العناصر التالية:

1.8.1 منهج جمع البيانات:

جمع البيانات الأولية للدراسة كان عن طريق القوائم المالية الرئيسية لمصرف الجمهورية للسنوات التي تغطيها الدراسة والتي يمكن من خلالها حساب نسب ومؤشرات متغيرات الدراسة المختلفة، والقوائم هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، أما البيانات الثانوية والتي تمثل الإطار النظري الذي يغطي مفاهيم وأدبيات الموضوع نظرياً فإن مصدرها هو المراجع المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمصارف عموماً والأداء المالي ومتغيراته خصوصاً،هي عبارة عن الكتب والدراسات السابقة، والأوراق العلمية المنشورة في الدوريات المتخصصة في العلوم المالية، والمصرفية على وجه التركيز.

2.8.1 منهج تحليل البيانات:

بعد نقل قيم المتغيرات وحساب النسب المالية من القوائم المالية من أجل تحليل متغيرات الدراسة تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد يربط بين المتغيرات المستقلة للدراسة (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) كلٌ على حدة مع متغيري الأداء المالي (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية)، وهذا لتحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات المذكورة، ثم من أجل وصف نتائج الدراسة تم اعتماد ما يُعرف بالمنهج الوصفي الذي يلخص النتائج في صورة علاقات يمكن من خلالها استنباط مؤشرات تبين تأثير المتغيرات الداخلية المستقلة على الأداء المالي كنتيجة لحركة تلك المتغيرات، هذه المؤشرات بدورها تساعد في بيان نقاط القوة والضعف للمصرف العينة والمصارف مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالأداء المالي.

3.8.1 مصادر جمع البيانات:

أ. المصادر الأولية: البيانات الأولية للدراسة التي تغطي الجانب التطبيقي كان مصدرها القوائم المالية الرئيسية لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2008–2017م) تحديداً قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

ب. المصادرالثانوية: لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية المتخصصة في حدود موضوع الدراسة وما تعلق به، وجميعها تمت الإشارة إليها في متن الدراسة وذُكرت مفصّلة في قائمة المراجع.

4.8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المصارف التجارية الليبية، أما العينة التي يمكن أن تمثل هذا المجتمع فتم اختيار مصرف الجمهورية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن المصارف التجارية الليبية تعمل في بيئة واحدة متجانسة إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بالنظم المصرفية، وانخفاض درجة المنافسة بينها، الأمر الذي يجعل أيً من المصارف

تقريباً يمكن أن يكون عينة لتمثيل مجتمع المصارف مع مراعاة بعض الخصوصيات التي تتعلق بفروق القطاع العام والخاص وأحجام الأصول وعدد الفروع كذلك تم اختيار مصرف الجمهورية لأنه أكبر المصارف خاصة بعد الاندماج مع مصرف الأمة في عام 2008م.

1.4.8.1 التعريف بمصرف الجمهورية:

تأسس بانكا دي روما في 15 أبريل 1907 نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي لليبيا قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة وصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس،وبنغازي، وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة، وطرابلس، وفزان في ذلك الحين افتُتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروعه في طرابلس في 15 إبريل 1943، وفي بنغازي افتُتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئاً معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جداً، وفي 13 نوفمبر 1969 صدر قانون بتغيير أسماء المصارف التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار "مصرف الأمة" عوضاً عن "بانكا دي روما". وفي 22 ديسمبر 1970 أصدر قانوناً آخر بشأن تأميم جميع حصص المصارف الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية، وبتاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظف وموظفة، وعدد فروعه وصل 146 فرعاً ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى

33.%، وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي على أن يتم التحول بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية هو أول فرع إسلامي في ليبيا(https://www.jbank.ly/home.asp/about-us/).

9.1 الدراسات السابقة:

1.9.1 دراسة فخري، قادر(2016):

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بيان أثر رأس المال والسيولة وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة على ربحية المصارف، وذلك من خلال تحليل بيانات مجموعة من المصارف العراقية للفترة (1998 –2011م)، وكان من استنتاجات الدراسة أن رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يرتبطان بعلاقة طردية مع الربحية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) كما يرتبط سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم السيولة بعلاقة عكسية مع نفس مؤشرات الربحية.

2.9.1 دراسة نبيلة (2016):

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية حالة بنك سوسييتي جنرال–الجزائر للفترة (2004–2014م) حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة (نسبة السيولة النقدية، نسبة الودائع، نسبة الرافعة المالية نسبة هامش الربح) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسه بمعدل العائد على إجمالي الموجودات، ووجود علاقة بين نسبة الرفع المالي والربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية.

3.9.1 دراسة حمدان، الحسين (2016):

هدفت الدراسة إلى بيان اثر العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سوريا للفترة (2009–2015م) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ربحية المصارف كمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المصرف ونسبة الديون، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الربحية كمعدل العائد على الموجودات وبين حجم المصرف ونسبة الديون ونسبة مخصص التسهيلات إلى التسهيلات الائتمانية، في حين تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف بمعدليها –على الموجودات وعلى حقوق الملكية– وكلاً من السيولة النقدية وحقوق الملكية وصافي الفوائد.

4.9.1 دراسة مزيق (2014):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في سوريا وبيان الأهمية النسبية للعوامل، مع مقارنة تأثير العوامل بين المصارف العامة والمصارف الخاصة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف التجارية السورية تتأثر كغيرها من المصارف بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الربحية، وكانت درجة أهمية تأثير العوامل على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسيةوتوظيف الموارد والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية، وأقل العوامل تأثيراً كان عمر المصرف وعدد موظفيه كما توصلت الدراسة بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

5.9.1 دراسة عودة (2014):

هدفت الدراسة إلى تحليل عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل وعلاقتهما بالربحية للمصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن متمثلة في البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل للفترة (1980–2013)، أظهرت النتائج في ما يخص البنك الإسلامي الأردني وجود تأثير لكل من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع وتكاليف التشغيل على العائد على الموجودات، كما تبين وجود تأثير لكل من إجمالي التمويلات وتكاليف التشغيل على العائد على الموجودات المتاحة للتوظيف، وفي ما يتعلق ببنك الإسكان فتبين وجود تأثير لكل من إجمالي التمويلات وحقوق المساهمين وتكاليف التشغيل على العائد على الموجودات، كما تبين وجود تأثير لكل من إجمالي الموجودات وإجمالي الاستثمارات وإجمالي الودائع وحقوق الملكية وتكاليف التشغيل على العائد على الأموال المتاحة للتوظيف.

6.9.1 دراسة القذافي (2012):

هدفت الدراسة إلى إيجاد محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، حيث قامت بتحليل بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية من بيانات التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (1995–2005م) وذلك من خلال تحليلها لعدة عوامل مستقلة يتوقع أن يكون لها تأثير على الربحية. أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة، وعلاقة طردية وليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الجمهورية والصحاري والأمة، وكانت العلاقة عكسية بين الحجم والربحية وليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري والمصارف مجتمعة، وتوصلت الدراسة أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف لمصرف الجمهورية والصحاري والمصارف مجتمعة، والعلاقة عكسية وليست ذات

دلالة إحصائية في كل من الوحدة والتجاري والأمة، وأوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة طردية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية مجتمعة ومصرف التجاري والوحدة، وطردية ليست ذات دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية والأمة، والعلاقة عكسية في مصرف الصحاري، وأن العلاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والربحية في مصرف الوحدةوعكسية ليست ذات دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية والصحاري والتجاري، والعلاقة طردية للمصارف مجتمعةوكانت العلاقة عكسية وليست ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية والربحية في مصرف الوحدة والجمهورية والتجاري وللمصارف مجتمعة، كما توصلت الدراسة أن العلاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة والربحية في مصرف الوحدة والجمهورية والتجاري والمصارف مجتمعة، وطردية ليست ذات دلالة إحصائية لمصرف الصحاري والأمة، وتوجد علاقة طردية بين تكلفة الودائع والربحية في مصرف الوحدة والجمهورية والتجاري والمصارف مجتمعة، وعلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية لمصرف الصحاري والأمة.

7.9.1 دراسة أبوزعيتر (2006):

هدفت الدراسة على قياس تأثير مجموعة عوامل داخلية كمتغيرات مستقلة على الربحية، وتكون الربحية كمتغير تابع مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة مصارف تجارية في فلسطين للفترة (1997-2004م)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من حقوق الملكية وصافي الفوائد وعدد الفروع وعدد الموظفين كمتغيرات مستقلة مع الربحية كمتغير تابع بمؤشريها العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة طردية بين عمر المصرف والربحية مقاسه بمعدل العائد على الأصول، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول

الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة مع العائد على حقوق الملكية كمؤشر للربحية ومتغير تابع، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية متمثلة في العائد على الموجودات.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 حجم المصرف:

من حيث المبدأ تزداد قدرة المصارف التجارية على الاستثمار بزيادة حجم موجوداتها وبالتالي يُــفترض زيادة ربحية المصرف تبعاً لزيادة حجم موجوداته، عادةً ما يُقاس حجم المصرف بمقدار ما يظهر من موجودات في جانب الأصول من المركزالمالي، ولكن تُشير بعض الأدبيات إلى قياس حجم المصرف بحجم أموال الملكية (أبوزعيتر، 2006) إلا أن الفرق في القياسين يبدو مهماً عند حساب معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث يكون العائد على الموجودات أقل نسبياً، مع أن هذا المؤشر –العائد على الأصول يكون أفضل في المصارف الصغيرة من ناحية أُخرى نلاحظ حجم الودائع يكون أكبر في المصارف الكبيرة الأمر الذي يعني أن درجة الرفع المالي تكون أكبر مما يرفع من فرصة زيادة معدلات الأداء لاسيما العائد على حقوق الملكية، عند النظر إلى حجم المصرف من خلال محصلة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحجوزة أي: حقوق الملكية نجد أن المصارف التي تتميز بحجم حقوق ملكية أكبر تكون فرصتها أكبر في جدب الأموال وأهمها الودائع، ومن ثم الاستثمار، فثقة المودعين والجمهور عموماً تزداد وكذلك ثقة المؤسسات المالية الأخرى تزداد بزيادة نسبة أموال الملكية إلى نسبة الالتزامات الأخرى، الأمر الذي ينعكس على معدلات العائد ومن تم قيمة المصرف (أبوزعيتر، 2006)، كما يمكن أن يكون حجم المصرف كمتغير يؤدي إلى تحقيق مزايا استثمارية أخرى، مثل خفض في التكاليف وتحقيق بعض الوفورات الاقتصادية،

المتمثلة في تخفيض تكاليف بعض خدمات العمليات المصرفية، والميزة الاستثمارية الأخرى هي قدرة المصارف ذات الحجم الكبير على تنويع محفظة الموجودات، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر وزيادة متانة المركز المالي.

في هذه الدراسة تم أخذ مقياس واحد للحجم هو إجمالي الموجودات ويعتبر من أهم المقاييس الأساسية لتقدير حجم المصرف، وهو يعبر أيضاعن جملة الموارد الاقتصادية التي يُديرها المصرف والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية وهي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل (أبوالهيجاء، 2004).

2.2 تشكيلة الأصول في المصارف التجارية:

تعمل المصارف التجارية بشكل خاص على تكوين تشكيلة من الأصول التي تخدم أهدافهاالمختلفة والتي على رأسها تعظيم قيمة المصرف المالية من خلال تحقيق أكبر العوائد الممكنة، و في نفس الوقت مراعاة متطلبات السيولة، ومراعاة محددات الائتمان والاستثمار المالي وغيرها من المعايير التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أهداف وسياسات تركيبة المصرف عموماً، حيثُ يُفترض أن تتنوع محفظة الأصول في صور من أهمها: (القذافي، 2012)

1- الأصول السائلة: وتتضمن الاحتياطيات الأولية من النقدية الجاهزة في الخزينة، والودائع تحت الطلب وأرصدة الحسابات لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى، وهي تمثل خط الدفاع الأول في مقابلة سحوبات المودعين، علماً بأن هذه البنود لا تمثل استثماراً بالمعنى الكامل أي لا تحقق عائد.

كما أنه من أجل دعم الأصول السائلة وتحقيق عائد ولو محدود تحتفظ المصارف التجارية بالأصول شبه النقدية في هذا البند، وتــُعرف بخط الدفاع الثاني تجاه السحوبات، وتتكون من الودائع لأجل لدى المصارف الأخرى والمصرف

المركزي، بالإضافة إلى أذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية التي تستحق في مدى سنة أوأقل.

2- التسهيلات والقروض الائتمانية: يُعتبر هذا البند من أهم بنود استثمارات المصارف التجارية وذلك لارتباطها المباشر بالدخل الرئيسي للمصرف، وتشمل التسهيلات النقدية المباشرة مثل السلف والقروض والسحب على المكشوف بالإضافة خصم الأوراق التجارية، كذلك يشمل هذا البند بنود فرعية كبيرة الحجم تحت عنوان التسهيلات غير المباشرة غير النقدية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

3- أصول الاستثمارات المالية: تتجه المصارف إلى تضمين موجوداتها تشكيلة من الأوراق المالية لما تحققه من تنوع في العوائد وتوزيع للمخاطر في محفظة الاستثمارات، كذلك توفر سيولة من نوع خاص إذ تعتمد بشكل كبير على نشاط التداول في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى مزايا أخرى.

4- بطبيعة الحال يجب على المصارف ككل المؤسسات أن تحتوي مراكزها المالية على أصول لا ترتبط بتحقيق العوائد بشكل مباشر إلا وهي الموجودات الثابتة من مباني وأدوات ومعدات مختلفة، ولعل ما يميز المصارف التجارية في العصر الحديث في هذا النوع من الأصول هو الحواسيب وأجهزة المعلومات والاتصالات التقنية الحديثة والمتجددة رغم أن هذه البنود لا تحقق دخلاً في حد ذاتها إلا أن ما توفره من خدمات أساسية وتسييريه ودعائية وغيرها يجعلها من الأهمية بمكان.

2.2 حقوق الملكية:

يُقصد بحقوق الملكية أو حقوق المساهمين كما يُفضل تسميتها في الشركات المساهمة محصلة رأس المال المدفوع مضافاً إليها الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات المختلفة قانونية واختيارية، كما يُنظر إليها على أنها صافي الموجودات، أي مجموع الموجودات مطروحاً منه الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة

الأجل (بعبع، 2018)، ورأس المال وحقوق الملكية إجمالاً في المصارف عموماً لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع المركز المالي، ولا من مجموع مصادر الأموال على وجه الخصوص، إلا أنه يُعتبر من الضروري الاهتمام بنسبة حقوق الملكية ضمن الهيكل المالي للمصارف بالذات لأن كفاية رأس المال تُعطي إشارات مطمّئنة للمودعين والمؤسسات الدائنة والممولين المتوقعين، وهيئات تقييم الملاءة المصرفية، ويُعزز ثقة عملاء المصرف بشكل عام (فخري، قادر، 2016).

وعادةً ما يُقارن صافي الدخل السنوي بحقوق الملكية لقياس أداء المصرف لان وضع حقوق الملكية في هذه المقارنة يضع نتيجة الأعمال أمام التزامها الأكبر وهو حقوق حملة الأسهم، وهو المعروف بالعائد على حقوق الملكية وهو الذي يمكن أن يوضح كذلك مدى كفاءة إدارة المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات لتحقيق أكبر عائد ممكن يُرضي حملة الأسهم.

3.2 السيولة:

1.3.2 مفهوم السيولة:

السيولة في المصارف هي قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل عام والقصيرة الأجل بشكل خاص وطلبات السحب من قبل المودعين بشكل أخص، ثم المصروفات وتقديم الائتمان وما إلى ذلك من أوجه الطلب على النقدية بأشكالها المختلفة، وتكمن قدرة المصرف في هذا على تحويل الأصول المرنة الممكن تحويلها إلى نقدية في أقل زمن ممكن وبأقل خسارة ممكنة في قيمة تلك الأصول.

من هنا يبدو أن للسيولة دور وقائي بالدرجة الأولى وذلك من خلال العمل على تجنيب المصرف الخسائر المحتملة والتي منها اضطرار المصرف إلى تسييل جزء من أصوله صعبة السيولة، كذلك استقرار السيولة له دور أساسي مشترك مع الجهاز المصرفي في تلبية حاجات العملاء والمجتمع وسلامة السياسة النقدية.

عليه فإن المصارف التجارية بموجب قوانين المصارف والسياسات الإشرافية للمصارف المركزية لابد أن تلتزم بالاحتفاظ بحد أدنى من السيولة كنسبة من التزاماتها السائلة لمواجهة طلبات العملاء وكنوع من الأمان النسبي والثقة للمودعين الأمر الذي يدعو إلى ضرورة متابعة مؤشرات السيولة على فترات دورية قصيرة جداً وتقدير الاحتياجات المختلفة منها سواء كانت سحوبات أو قروض مختلفة أو مصروفات رأسمالية أو غير ذلك، هذا بالإضافة إلى دراسة سلوك الخصوم الإيداعية، حتى لا يحتاج المصرف إلى تسييل ودائع استثمارية من أجل تلبية حاجات مؤقتة للسيولة والأهم حتى يحافظ على درجات عالية من الثقة في مركزه المالي من قبل كبار المودعين والأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية الأخرى والمجتمع بشكل عام.

2.3.2 مكونات السيولة:

تُصنف العناصر الأساسية للسيولة تبعاً لجاهزيتها بسرعة وبدون خسارة إلى مكونين رئيسيين هما السيولة النقدية الجاهزة والسيولة شبه النقدية، وتشمل الأولى النقدية الحاضرة في خزينة المصرف والأرصدة لدى المصارف الأخرى بما في ذلك الأرصدة لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الصكوك تحت التحصيل، تتكون الثانية من الأصول التي يمكن التصرف فيها بيعاً أو رهناً مثل الأوراق المالية وخاصة سندات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة كالكمبيالات والسندات الأذنية (سويلم، 1983).

3.3.2 التوازن بين السيولة و الربحية:

من أساسيات إدارة المصارف الموائمة بين هدفين متلازمين ولكنهما في نفس الوقت متعارضين أي تحقيق احدهما يكون على حساب الأخر السيولة والربحية، فالاحتفاظ بالسيولة بشكل زائد نسبياً في شكل نقدي أو شبه نقدي يُشير إلى زيادة في حجم الأصول غير العاملة التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، الأمر

الذي يعيق هدف الربحية، من الناحية الأخرى زيادة العوائد تتطلب توجيه الأموال نحو الاستثمار بشكل مستمر ومتنوع قدر الإمكان، وبهذا تتحول الأصول النقدية إلى أصول أقل سيولة وبدرجات مختلفة لعل أصعبها سيولةً قد يكون الأكثر عائداً، وهذا يزيد من مخاطر عدم الاستجابة لمتطلبات السيولة المختلفة.

من هنا فإنه على إدارة المصرف العمل على خلق توازن بين السيولة اللازمة مع الربحية المستهدفة في ضوء الخطة الاستثمارية وشروط السيولة والظروف التي يمر بهر المصرف، وكذلك يعتمد الأمر على درجة قبول إدارة المصرف للمخاطرة.

4.2 الأداء المالي:

1.4.2 تعريف الأداء المالي:

يمكن النظر إلى الأداء بشكل عام على أنه تعبير عن نشاط شمولي ومستمر يعكس قدرة المنظمة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها للوصول إلى أهداف معينة (توفيق، 1997) وقد نال الأداء المالي في المصارف اهتماماً واسعاً من قبل العديد من الكتاب والباحثين في مجال دراسات المال والأعمال، وذلك لارتباط الأداء المالي بجوانب عديدة ومهّمة لحياة ونمو المنظمات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها (عبود، 2011).

قد أشار عدد من الباحثين إلى أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تُعرف بأنها سلسلة من الأساليب الكمية التي يمكن استخدامها لتحديد وضع وقوة المؤسسة، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف (عبدالخالق، 2001).

وللأداء المالي عدة تعريفات نذكر منها ما ذكره مطر (2006، ص3) بأنه: "هو العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يهتم بتحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ولكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي"، كما عرفه دبابش و قدوري (2013، ص7) "هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والأجل القصير من أجل تشكيل ثروة" ويمكن تلخيص مفهوم الأداء المالي بما يتفق وهذه الدراسة على أنه مفهوم يعبر عن أسلوب أي وحدة اقتصادية بما فيها المصارف لاستثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية التي يتفاعل معها المصرف في سعيه لتحقيق أكبر عائد ممكن وتعظيم قيمة المصرف، وتتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكه وتقييم أداءه بُغية توجيهه نحو أهدافه الاستراتيجية، وهذا يتم من خلال بيان نقاط القوة واستثمارها وبيان نقاط الضعف والوقاية من إخطارها ومعالجتها، وذلك عن طريق القرارات السليمة التي تضمن الحفاظ على نمو المصرف واستمراره في ظل ظروف المنافسة (القضاة، 2013).

2.4.2 مؤشرات الأداء المالي:

تـــُعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي للمصارف، ولعل من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء المالي هو مؤشر الربحية حيث يعتبر المحفز الأساسي لجُل الأنشطة الاقتصادية (فهد، 2009). وتتعدد معايير قياس الربحية في المصارف شأنها شأن المؤسسات الأخرى ولكن من أهم وأشهر المعايير في الأدبيات العلمية و العملية المصرفية هما مؤشران:

1. معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

هو مؤشر ربحية يعبر عن مدى استغلال المصرف لموجوداته في توليد الأرباح، حيث يقيس العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية (حمدان، الحسين، 2016)، ويمكن احتساب العائد على الموجودات كما يلي:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام مصادر الأموال الداخلية للمصرف في تحقيق الأرباح،وكلماارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية (عبدالجليل،2014)، قد يكون الأهم في هذا المعدل هو أنه يبين نتيجة الأعمال للمساهمين أصحاب حقوق الملكية بشكل دقيق من خلال مقابلة الدينار الواحد من حقوق الملكية بنصيبه من صافي أرباح الفترة،ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الملكيةحقوق (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

3. الإطار التحليلي للدراسة

1.3 متغيرات الدراسة

1.1.3 المتغيرات المستقلة: تم حساب المتغيرات المستقلة لمتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) خلال سنوات الدراسة (2008–2017 م) كما هو مبين بالجدول (1):

جدول (1) المتغيرات المستقلة

السنوات	حجم المصرف	حقوق الملكية	السيولة
2008	19,253,042,295	467,147,121	%28.32
2009	22,026,552,571	1,384,004,889	%24.31
2010	27,296,034,627	1,242,411,930	%22.99
2011	28,292,404,377	1,354,747,518	%25.85
2012	30,774,399,975	1,504,027,223	%25.26
2013	31,384,437,877	1,427,227,767	%24.37
2014	30,849,596,452	1,546,138,979	%26.94
2015	30,246,266,946	1,554,955,021	%30.99
2016	33,670,470,823	1,567,718,559	%40.43
2017	37,909,015,106	1,735,213,131	%39.42

– المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف الجمهورية (2008–2017)

2.1.3 المتغيرات التابعة: تم حساب المتغيرات التابعة لمؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية) خلال سنوات الدراسة (2008 – 2017 م) كما هو مبين بالجدول (2):

جدول (2) المتغيرات التابعة

السنوات	ROA	ROE
2008	%0.47	%19.60
2009	%0.73	%11.77
2010	%0.63	%13.92
2011	%0.39	%8.29
2012	%0.48	%9.92
2013	%0.31	%6.90
2014	%0.22	%4.45
2015	%0.029	%0.57
2016	%0.036	%0.77
2017	%0.27	%6.03

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف الجمهورية (2008–2017)

2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي SPSS، وتحديداً تم استخدام الطرق والأساليب الإحصائية الآتية:

1. الإحصاء الوصفي من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة.
2. لاختبار ملائمة النموذج تم إجراء اختبار الارتباط المتعدد، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي.
3. لاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لمعرفة أثر المتغيرات الداخلية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية.

3.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة سيتم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات:

1.3.3 وصف متغيرات الدراسة:

يعرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بالمتغيرات الداخلية والتي تم قياسها (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) ثم متغيرات الدراسة التابعة والمتمثلة بالأداء المالي والتي تم قياسها (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية) وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف الجمهورية للفترة الممتدة من (2008–2017م).

الجدول (3) وصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

البيـــــان	حجم المصرف	حقوق الملكية	السيولة	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الموجودات
Mean المتوسط الحسابي	29,170,222,104	1,378,359,213	%28.88	%8.22	%0.32
Std. Deviation الانحراف المعياري	5,392,779,770	348,025,688	%6.246	%5.89	%0.191
Minimum أدنى قيمة	19,253,042,295	467,147,121	%22.99	%0.57	%0.029
Maximum أعلى قيمة	37,909,015,106	1,735,213,131	%40.43	%19.60	%0.73

2.3.3 اختبار ملائمة نماذج الدراسة:

لاختبار مدى ملائمة نماذج الدراسة لقياس أثر المتغيرات الداخلية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية تم إجراء الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام (الساعدي،2015، ص367)، ويحدث الارتباط الخطي بسبب وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة، أو وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، ويكون ذلك نتيجة اتجاه المتغيرات الاقتصادية معاً عبر الزمن حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الخطأ المعياري في المعلمات المقدرة، وبالتالي تنخفض قيمة إحصائية (t- statistic) وتصبح المعلمات المقدرة غير معنوية، ويمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي من خلال تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة باستخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis)، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات ضعيفاً، فهذا يعطي مؤشراً على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (أبووادي، 2017، ص190) أما إذا كان

هناك ارتباط قوي بين واحد من المتغيرات أو أكثر من المتغيرات المستقلة فإن هذا يؤدي إلى تحريف نتائج النموذج بسبب صعوبة عزل أثر العلاقة بين المتغيرات المستقلة، ويتم اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات باستخدام قيمة (Prob)، فإذا كانت (Prob.>0.05) فذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي(أبووادي،2017، ص29)، إن مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة توجد عندما يكون معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من 0.75، واقترح أنه يجب تصحيح الارتباط فوق 0.8 بين المتغيرات المستقلة، كما إنه يوجد جدل بأن معامل الارتباط أقل من 0.9 قد لا يسبب مشكلة،والجدول رقم (4) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول (4) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	حجم المصرف	حقوق الملكية	السيولة
حجم المصرف	1		
حقوق الملكية	0.830 *0.003	1	
السيولة	0.591 0.072	0.341 0.334	1

* دال عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (4) أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لم تصل إلى الحد الحرج (0.90) حيث بلغت أعلى قيمة (0.830) ومنها ما هو ضعيف جداً إلى قيمة (0.341)، وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير يؤدي إلى تحريف نتائج النموذج، ولتأكيد النتيجة السابقة يتم اللجوء إلى اختبار معامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (5) يوضح قيمة معامل تضخم التباين:

الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)
حجم المصرف	4.911
حقوق الملكية	3.617
السيولة	1.727

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

2- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية ويتم إجراء الاختبار باستخدام الاختبار الإحصائي (Durbin-Watson Test)والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين، والجدول رقم (6) يبن نتائج هذا الاختبار لفرضية الدراسة الأولى والثانية وذلك كما يلي:

الجدول (6) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	Dl	du
H01	1.401	0.525	2.016
H02	1.413	0.525	2.016

نلاحظ أن إحصائيات DW الناتجة عن الفرضية الأولى كانت1.401وهي فوق المستوى الأدنى ولكنها تحت المستوى الأعلى بالنسبة لنموذج الأول، كذلك الأمـــر في الفرضية الثانية فقد كانت 1.413 وهـــي فوق المستوى الأدنى ولكنها تحت المستوى الأعلى، لذلك فهـــي تقع في منطقـــة غير حاسمة ولا يتم الحسم بوجود ارتباط ذاتي في هذه الدراسة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

يحتوي هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتجة من تقدير النموذج المقدر، ووفقاً للإجراء يتم اختبار الفرضية حول معلمة النموذج، حيث يجب الوفاء بالافتراض المعتاد، أي الافتراض الطبيعي وهو حول متوسط البقايا وهو صفر، والشكل رقم (2) والشكل رقم (3) يوضحان التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول:

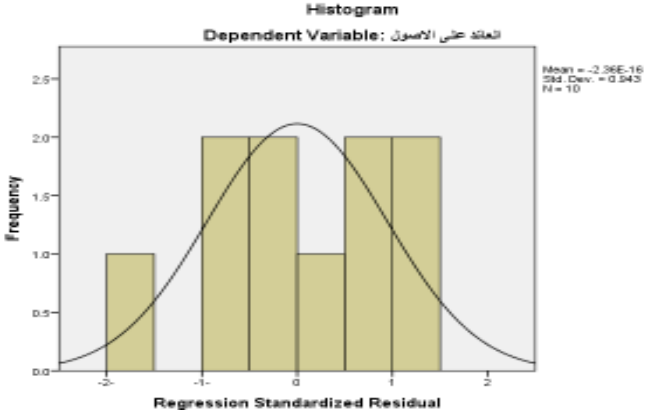

شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول

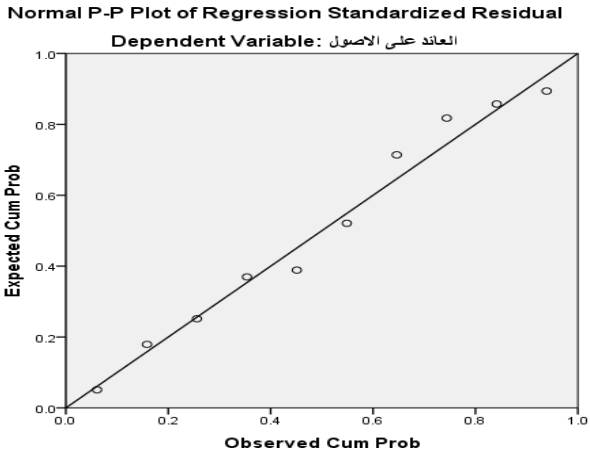

شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن الرسم البياني هو على شكل جرس، والشكل رقم (3) يوضح أن البيانات تتجمع حول الخط المستقيم، مما يعني أن البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، وبالتالي خلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الأول مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً.

أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثاني فيمكن بيان ذلك من خلال الشكلين رقم (4، 5) وذلك كما يلي:

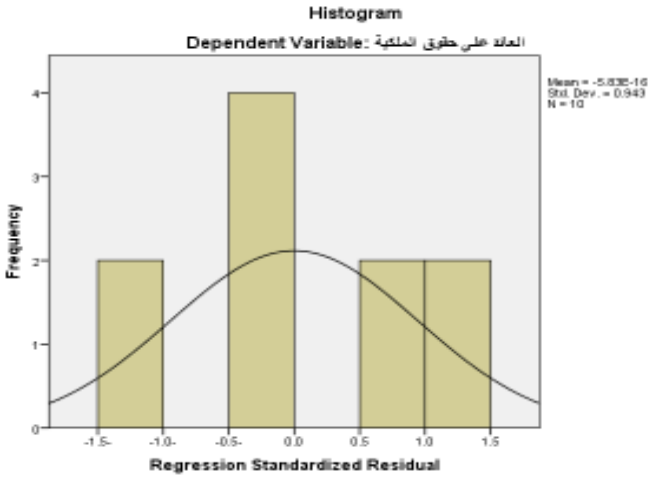

الشكل رقم (4) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني

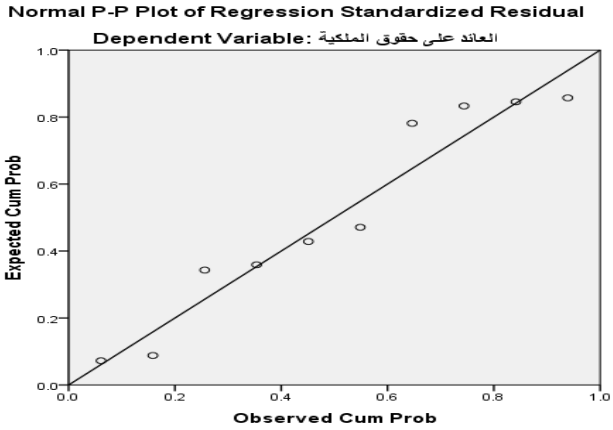

الشكل رقم (5) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني

نلاحظ من الشكل رقم (4) أن الرسم البياني هو على شكل جرس، والشكل رقم (5) يوضح أن البيانات تتجمع حول الخط المستقيم، مما يعني أن البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، وبالتالي خلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثاني مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً.

3.3.3 اختبار الفرضيات:

بعد أن تم وصف متغيرات الدراسة، والتأكد من سلامة البيانات للتحليل الإحصائي، يتم الآن اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وعليه كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على الموجودات.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول (7):

الجدول (7) نتائج اختبار أثر المتغيرات الداخلية على معدل العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients			
	البيان	B	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل العائد على الموجودات	حجم المصرف	−0.136	−0.391	0.708
	حقوق الملكية	−0.312	−1.123	0.299
	السيولة	−0.020	−2.492	0.037
	ثابت الانحدار	0.906	3.779	0.005
معامل التحديد R2	0.661			
معاملالتصحيح AdjR2	0.437			
قيمة F المحسوبة	6.211			
Sig. F*	0.037			
D-W	1.401			

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

ومن خلال الجدول رقم (7) يمكن ملاحظة الآتي:

بلغت القوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح AdjR2 للفرضية الرئيسة الأولى حوالي 44%، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 44% من المتغير التابع، كانت قيمة إحصائية (D-W) والتي تقيس الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع 1.401، مما يشير إلى عدم وجود تأثير ارتباطي يؤدي إلى تحريف نتائج النموذج، كان مستوى دلالة إحصائية F (0.037) وهي أقل من 5%، مما يشير إلى ملائمة النموذج المختار في هذه الدراسة وإلى صلاحية المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

H01.1: الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (7) أن أثر المتغيرات الداخلية من حجم المصرف في معدل العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β (0.136-)، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.391-) وبمستوى دلالة (sig=0.708) وهي اكبر من 0.05.

عليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

H01.2: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (7) أن أثر المتغيرات الداخلية من حقوق الملكية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (0.312-) β وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.123−) وبمستوى دلالة (sig=0.299) وهو أكبر من 0.05.

عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

H01.3: الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (7) أن أثر المتغيرات الداخلية من السيولة في معدل العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (0.020− β) وبالتالي فهو يشير إلى أثر السيولة، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.779−) وبمستوى دلالة (sig=0.005) وهي اقل من 0.05، عليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على الموجودات لمصرف الجمهورية".

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة) في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية. ولاختبار الفرضيات المتفرعة من

الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

الجدول (8) نتائج اختبار أثر المتغيرات الداخلية على معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients			
	البيان	B	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل العائد على حقوق الملكية	حجم المصرف	−0.240	−0.642	0.541
	حقوق الملكية	-1.390	−4.072	0.004
	السيولة	−0.279	−1.371	0.213
	ثابت الانحدار	27.382	5.657	0.000
معامل التحديد R2	0.821			
معامل التصحيح AdjR2	0.675			
قيمة F المحسوبة	16.578			
Sig. F*	0.004			
D-W	1.413			

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

ومن خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة الآتي:

بلغت القوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح AdjR2 للفرضية الرئيسة الأولى حوالي 68%، مما يعني بأن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 68% من المتغير التابع، كانت قيمة إحصائية (D-W) والتي تقيس الارتباط المتسلسل في قيم المتغير التابع 1.413، مما يشير إلىعدم وجود تأثير ارتباطي يؤدي إلى تحريف نتائج النموذج، كان مستوى دلالة إحصائية F (0.004) وهي أقل من 5% مما يشير إلى

ملائمة النموذج المختار في هذه الدراسة وإلى صلاحية المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

H02.1: الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر المتغيرات الداخلية من حجم المصرف في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β(−0.240) وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (−0.642) وبمستوى دلالة (sig=0.541) وهي اكبر من 0.05، عليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حجم المصرف) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

H02.2: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية)في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر المتغيرات الداخلية من حقوق الملكية في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β(−1.390) وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (−4.072) وبمستوى دلالة (sig=0.004) وهو أقل من 0.05،عليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (حقوق الملكية) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

H02.3: الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر المتغيرات الداخلية من السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية هو أثر غير دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β(−0.279)، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (−1.371) وبمستوى دلالة (sig=0.213) وهي أكبر من 0.05.

عليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمتغيرات الداخلية (السيولة) في العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية".

4.النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

1. لا يوجد أثر معنوي لحجم المصرف ممثلاً بإجمالي الموجودات في كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يُشير إلى عدم قدرة إدارة مصرف الجمهورية على استغلال موجودات المصرف في تشكيلة من الاستثمارات تعود على المصرف بمعدلات ربحية مُرضية.

2. لا يوجـــد أثر معنوي لحقوق الملكية في معدل العائد على الموجودات وهذا مقبول نسبياًلأن العائد في المصارف لايعتمد بشكل كبير على أموال الملكية.

3. يوجد أثر معنوي سلبي لحقوق الملكية في معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني أن العلاقة عكسية بين حقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية، بحيث كل ما زادت حقوق الملكية انخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

4. يوجد أثر معنوي للسيولة في العائد على الموجودات يأخذ اتجاه سالب الأمر الذي يدل على أن العلاقة عكسية بين السيولة والعائد على الموجودات، و هذا ما يُشير إلى أنه كلما ارتفعت درجة السيولة أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في العائد على حقوق الملكية.

2.4 التوصيات:

1. العمل على تعزيز قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، من خلال الاهتمام بمختلف الموجودات الاستثمارية المدرة للعوائد.

2. المحافظة على التوظيف الكفؤ للأموال المستثمرة التي يمتلكها المصرف والتنوع فيها واستخدامها في تنفيذ الأنشطة والعمليات الحالية والمستقبلية.

3.يجب على إدارة المصرف إبتكار وتقديم خدمات مصرفية جديدة وجاذبة تساعدها على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد خصوصاً في ظل التحول إلى نظام المصارف الإسلامية.

4. متابعة أداء الإدارة العليا للمصرف – التنفيذية ومجلس الإدارة– وتقويم نشاطها بالنسبة لحجم الموارد المتوفرة لها وبالنسبة لأداء المصارف الأخرى، كذلك بالنسبة للمعايير الدولية للحوكمة والأداء.

المراجع

- أبوالهيجاء، محمد (2004). أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- أبوزعيتر، باسل جبر حسن (2006).العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبووادي، رامي (2017). محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 13، العدد 2، الأردن.
- أبووادي، رامي (2017). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، مجلد 2، العدد 2، الأردن.
- الحسيني، فلاح حسن (2009). إدارة البنوك، مدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر عمـــّان، الأردن.
- القذافي، محمد الطيب (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية" خلال الفترة من 1995-2005، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بنغازي، ليبيا.
- القضاة، حنان (2013). أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الأردن: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمـــّان،الأردن.
- الساعدي، علاء (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها –دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، العدد1، مصر.

– بعبع، جمال كمال (2018)، دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، سوريا.
– توفيق، عبدالمحسن (1997). تقييم الأداء المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
– حمدان، مأمون، الحسين، بسام (2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد33، سوريا.
– فهد، نصر حمود (2009).أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
– فخري، سامر محمد، قادر آسو بهاء الدين (2016)، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6 العدد 2، العراق.
– دبابش، محمد نجيب، قدوري، طارق (2013). دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة، بحث مقدم للملتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر.
– عبدالجليل، توفيق (2014). أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارةالأعمال، المجلد 10، العدد 3، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، عمّان،الأردن.

– عبدالخالق، محمد (2001). الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، طـــ1، عمّان الأردن.

– عبود، خالد صالح (2011). نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجماهيرية الليبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق سوريا.

– عودة، عماد محمود (2014). علاقة عناصر المركز المالي وتكاليف التشغيل بمؤشرات الربحية في البنوك الأردنية–دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان، الأردن.

– سويلم، محمد (1983). إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر.

– مطر، محمد (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع طـــ2، عمّان،الأردن.

– مزيق، رامي أكرم (2014).دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

– نبيلة، رقاقدة (2016). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسييتي جنيرال الجزائر للفترة (2004–2014)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

– الموقع الإلكتروني مصرف الجمهورية:
https://www.jbank.ly/home.asp/about-us/
23–6–2020 الساعة 18.00.